تحضير الميزانية العامة للدولة (التخطيط وإعداد الميزانية)

يقوم الوزير المكلف بالمالية تحت سلطة الوزير الأول بتحضير مشاريع قوانين المالية التي يتم عرضها في مجلس الوزراء.
تعرض الحكومة أمام البرلمان قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية، في إطار إعداد مشروع قانون المالية للسنة، تقريرا حول تطور وضعية الاقتصاد الوطني وحول توجيه المالية العمومية، يحتوي على:

- عرض التوجهات الكبرى لسياستها الاقتصادية والميزانياتية،
- تقييم على المدى المتوسط لموارد وأعباء الدولة.

يمكن أن يكون هذا التقرير محل مناقشة في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

إن تحضير قانون المالية يتم بالرجوع إلى:

أ) المذكرة التوجيهية

يعد الوزير المكلف بالمالية في إطار تحضير مشروع ميزانية الدولة،مذكرة توجيهية يرسلها إلى الوزراء ومسؤولي الهيئات العمومية المعنية، في أجل أقصاه نهاية شهر مارس للسنة المالية السابقة للسنة المالية المعتبرة (ن-1)، تشير على الخصوص إلى:

- إطار النفقات متوسط المدى
- توجهات قانون المالية للسنة
- كيفيات تحديد أقسام البرنامج ومحيطه،
- كيفية تقييم الاعتمادات المالية حسب الأبواب،
- رزنامة مناقشات الميزانية،

ب) الإطار الميزانياتي متوسط المدى CBMT:

"يمثل أداة برمجة مالية لمدة 03 سنوات للإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية ومديونية الدولة إذا اقتضى الأمر "

يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى من طرف الحكومة بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية في بداية إجراء إعداد قوانين المالية، ويحدد لمدة 03 سنوات أي للسنة المالية المعتبرة والسنتين المواليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، عند الاقتضاء. ويمكن مراجعة التأطير الميزانياتي متوسط المدى خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة.

ج) إطار النفقات متوسط المدى CDMT:

يمثل غلاف مالي لمجموعة متماسكة من الأهداف الإستراتيجية في إطار برامج الانفاق العام، ويسمح بتقدير النفقات خلال الأجل المتوسط (من 3 إلى 5 سنوات) في إطار السياسة العامة وتكييفها مع الموارد المتوفرة لتجنب التبذير والإسراف. فهو بذلك بمثابة منهج يعتمد على الإدارة على أساس النتائج وتحديد الأهداف ومتابعة الأداء.

ث) التقارير حول الأولويات والتخطيط RPP : تقرير يعده كل وزير وكل مسؤول هيئة عمومية مكلف بتسيير محفظة البرامج الموزعة حسب الادارة المركزية، حسب المصالح غير الممركزة، وكذا حسب الهيئات العمومية تحت الوصاية والهيئات الاقليمية عندما تكلف هذه الهيئات بتنفيذ كل البرنامج او جزء منه. ويتضمن كل برنامج من هذه البرامج،لا سيما التوزيع بحسب الأبواب للنفقات والأهداف المحددة والنتائج المنتظرة وكذا تقييمها، مع الإشارة لاسيما لقائمة المشاريع الكبرى. ترفق هذه التقارير بمشروع قانون المالية للسنة ضمن الوثائق المجمعة في الحجم 02 .

Pr.Chelin

شروط تسجيل البرنامج في إطار تحضير الميزانية

يدرس الوزير المكلف بالمالية طلبات تسجيل البرامج مع كل من الوزراء ومسؤولي الهيئات العمومية المعنية، ويجب تقييم وتبرير الاعتمادات المالية والنتائج المنتظرة وفقا للأهداف المحددة ومؤشرات الآداء المرتبطة بهذه الأهداف. وتتم الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المحددة من طرف الحكومة والاستراتيجية القطاعية والعوائق الميزانية الكلية المحددة في كل من الإطار الميزانياتي متوسط المدى وإطار النفقات متوسط المدى.

تتم صياغة طلب تسجيل برنامج (ماعدا برنامج الإدارة العامة) من طرف الوزير أو مسؤول الهيئة العمومية المعنية، أو عند الاقتضاء من طرف الوزير المكلف بالمالية.

يرتبط إنشاء أو تعديل أو حذف برامج الإدارة العامة التابعة لكل وزارة أو هيئة عمومية بالتنظيم الحكومي. ويحرص الوزير المكلف بالمالية على ألا تتسبب هذه التعديلات في زيادة مجموع الاعتمادات المسجلة في برامج الإدارة العامة. وفي حالة ما تسببت هذه التعديلات في زيادة مجموع الاعتمادات المسجلة بعنوان برامج الإدارة العامة، يقوم الوزير المكلف بالمالية بإعداد تقرير يقدمه في مجلس الوزراء.

يعد الوزير المكلف بالمالية القائمة التقديرية للبرامج المختارة حسب محفظة البرامج، وتخضع هذه القائمة لموافقة الوزير الأول في أجل أقصاه نهاية فيفري من السنة المالية السابقة للسنة المالية المعتبرة.

يجب أن تتميز القائمة التقديرية للبرامج بطابع استقراري ودائم،يضمن توازن البرمجة والتنفيذ الميزانياتيين. وبصفة استثنائية، يمكن تحيين القائمة التقديرية لبرامج الإدارة العامة في أي وقت من إجراء تحضير مشروع قانون المالية للسنة.

Pr.Cheliji